دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تسهيل الإملاء
المصدر:	مجلة المجمع العلمي العربي - سوريا
المؤلف الرئيسي:	النكدي، عارف
المجلد/العدد:	مج 38, ج 1,4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1963
الشهر:	يناير
الصفحات:	711 - 720
رقم MD:	302346
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	اللغة العربية، قواعد الإملاء
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/302346

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تسهيل الاملاء !...

كنت قرأت في مجلة الأدب البيروتية :

... قرّر المجمع اللغوي بالقاهرة لتيسير الإملاء ، كتابة الألف المقصورة ألفاً (كذا) أي كتابة : الفَتَا رَمَا الكرَا ، بدل : الفتى رمى الكرة ! .

فما صدقت ما قرأت . إذ مثل هذه الخطرات إذا جاز أن تعرض لرجل فرد ، فهي مما لا يجوز أن تصدر عن مجمع لغوي ، ولا سيما مجمع مصر ، وفيه من أعلام اللغة مَن فيه .

لذلك بعثت إلى المجمع العلمي العربي بدمشق ، أسأله : هل صحيح ، هذا الذي نشرته مجلة الأدب ؟

فأرسل إليّ بجواب أتاه وهذه خلاصته :

* * *

من أبحاث جلسة يوم السبت في ٢٢ من شعبان سنة ١٣٨٣ و ١٩ من يناير سنة ١٩٦٣ :

« ... ثم عُرضت على المجلس قرارات لجنة الأصول من طرف [1] (كذا) مقرر اللجنة الأستاذ أمين الخولي وهي :

---

(١) « عُرض من طرف فلان » في أصله تعبير أجنبي . (De la part de) (من قِبَل . .) يقوله الذين غلبت عليهم الفرنسية إذا نقلوا عنها : « عُمِل هذا من قبل فلان » بدلاً من أن يقولوا : (عمله فلان) .
وزاد الترك على هذا التعبير بلاء آخر : (عُمِل هذا من طرف فلان ، و (نُظم التقرير من طرف الطبيب) ؛ ومن حوكه : (صار الذهاب إلى محل كذا) الى أمثال هذه التعبيرات التي لا تستسيغها العربية .
إن إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل ، أو نائب الفاعل ، إن جازت فللضرورة وعلى ضعف . إلا أن تكون لغرض من الأغراض البيانية ، كالحصر ، وكالتوكيد ، وللتقوية ، كقوله تعالى : (ما جاءنا من بشير ، وكفا بالله شهيداً) .
وأما (من طرف مقرر اللجنة) فليس منه .

قرار يتعلق بكتابة الأعداد من ثلاث إلى تسع مفصولة عن (مئة) في حالة الاجتماع[١] ، وحذف ألف (مائة) ، فترسم هكذا : (ثلاث مئة) و (أربع مئة)[٢] .

وقرار يتعلق بكتابة الألف اللينة (ألفاً) باستثناء ألفاظ :

(على) و (بلى) و (إلى) و (حتى) و (متى) و (أنّى) .

وقد تعرض القرار الأخير لمناقشة حادة في مؤتمر المجمع ، بين الذين يميلون إلى التساهل في قواعد املاء اللغة العربية ، والذين يتمسكون بالمحافظة على ما هو ضروري من القواعد ، وله أساس من النظر العلمي .

ونظراً لطول المناقشة وعدم الانتهاء فيها إلى نتيجة إيجابية ، عرض الرئيس القرار على التصويت ، وأخذت الاصوات بأسماء أصحابها ، فكانت الأغلبية في جانب المتساهلين ، ولكن بنسبة ضئيلة .

---

(١) كتابة (مئة) منفصلة عن العدد قبلها ، لا يحتاج إلى قرار ، فكثيرون يكتبون (مئة) منفصلة ، من قبل صدور قرار المجمع . ومَن كتبها من قبل ، ويكتبها اليوم متصلة ، فقد يفعل ذلك للاختصار ، أو يجعلها كالكلمة الواحدة لكثرة دورانها على الألسنة ، أو تشبيهاً لها بأحد عشر إلى تسع عشر .

وقولهم (ثلثمائة) أو (ثلاث مئة) باضافة أدنى العدد الى الواحد ، خرّجوه على ما في (المئة) من الدلالة على الجمع . وهو تعليل بعيد ، قضى به ، أنها هكذا وردت ، وإلا لكان عليهم أن يقولوا (ثلاثة الف) فان في (الألف) من الدلالة على الجمع أكثر مما في (المئة) . وهو ما لم يقولوه .

ومن الحق أن نقدر ما للسماع من أثر في النفس وفي السمع ، فاننا نستسيغ (ثلاث مئة) ولا نستسيغ (ثلاثة ألف) ، بل نجد من الخفة على الأذن في قولنا (ثلاث مئة) على شذوذه ، ما لا نجده في قولنا (ثلاث مئات) أو (ثلاث مئين) وإن كان القياس ، لقلة وروده .

(٢) حذف الألف من (مائة) في محله . فلا وجه في قواعد الإملاء لإقحام هذه الألف . وقد يكون السبب في زيادة هذه الألف التفريق بين (مئة) و (منه) يوم لم يكن النقط مستعملاً . فقد كان يلتبس (أخذ منه) بلا تنقيط بـ (أخذ مئة) .

وكان من الغائبين عن هذه الجلسة الدكتور عبد الحليم المنتصر . فلما حضر الجلسة الختامية التي عقدت يوم الاثنين ، وكانت خاصة بالمقترحات والتوصيات ، أثار هذه المسألة ، فأبى الرئيس أن يعود المجلس إلى المذاكرة في أمر فرغ منه ، ولكن الأصوات علت من كل جهة بالمطالبة باعادة النظر في القرار ، وتحت ضغط الجانب المعارض ، لم يسع المؤتمر إلا أن يعيد القرار إلى لجنة الأصول » .

لعل البحث في تسهيل الإملاء العربي ، يُعَدُّ من أغرب الأمور ، وأبعدها عن خدمة اللغة العربية .

قد يكون في العربية بعض ما في سائر اللغات من صعوبة وشذوذ . ولا اعتراض على تسهيل ما يجب تسهيله ، وتصحيح ما يجوز تصحيحه ، فاللغات كلها لم توضع أولَ ما وضعت ، وضعاً علمياً على قواعدَ صحيحة ، وانما وضعت محاكاة واتفاقاً ، وكان غاية أمرها أن تكون واسطة تفاهم ، وللتعبير عن مقاصد أصحابها . فإذا أريد التسهيل فمحله في غير الإملاء . فالعربية تمتاز بوضوح إملائها ، وبأنه قائم على قواعد ثابتة ، يسهل فهمها وحفظها ، هذا إلى أصالة في حروفها ، وضبط في مخارجها .

فحروفها هي هي لفظاً ونطقاً ، لا تتبدل بتبدل الكلمات ، واختلاف المواقع ، كمثل ما يقع في غيرها من اللغات [1] .

---

(١) الحروف العربية لفظها واحد . فليس يختلف الحرف العربي لفظاً باختلاف الكلمات ، وفي اختلاف موضعه منها . فالألف (ألف) أين وقعت ، والثاء (ثاء) والسين (سين) والدال (دال) وهكذا .

وليس الأمر كذلك في غيرها من اللغات . فالإفرنسية وهي من أكثر اللغات الأوربية دقة ، وقد بولغ في تهذيبها وتمحيصها ، وكانت لغة العلم والسياسة يوم كانت دولتها قطب أوربة ومدار سياستها (L'equilibre de l'Europe) .

هذه اللغة أول حرف منها (a) يلفظ كالألف عندنا ، و (e) وهو كالألف اللينة . وما ننتهي من هذين الحرفين وتفهم لفظها ، حتى تهم في كلمات ينقلب فيها اللفظ ، —

وإذا لم يكن من مصلحة اللغة أن يجمد أبناؤها على التقيد بالقديم تقيداً مطلقاً ، لا لشيء الا لأنه قديم ، وإن كان في الحديث ما هو خير وأصلح ، فليس من مصلحة اللغة أن نغير وجهها وأساليبها ، فنبرزها كل برهة من الزمن ، في ثوب مرقط ، بل مرقع ، يباعد بين حاضرها وغابرها ، بل يمزق وحدتها ، ثم يعفي آثارها .

فالتعرض لمثل هـذه البحوث الشائكة الهدامة من مثل : (الغاء الإعراب) و (ترك التثنية) و (استعمال اللغة العامية) و (كتابة الهمزة) و (تسهيل الإملاء) و (إحلال بعض الحروف محل بعضها الآخر) لتقارب مخارجها على زعمهم : كجعل

— فاذا هذه الـ (a) المفخمة يرق لفظها فتصبح (e) ، وإذا بكلمات أخرى يخطئها الحصر تفخم فيها هذه الـ (e) اللينة فتصير (a) مفخمة . وتتعلم أن حرف (c) يلفظ كالسين العربية ، فاذا هو يتحول في كثير من الكلمات إلى (كاف) . و (g) نلفظها (جيما) ثم تلفظ في كثير من الأحيان كالكاف مع شيء من الغنة بل هي في بعض الكلمات تلفظ لفظين مختلفين ففي (gage) و (gorge) وأمثالها تلفظ الـ (g) الأولى كالجيم في بعض مصر ، و (g) الثانية تلفظ كالجيم في سائر الأقطار العربية ، وكثير من الأقاليم المصرية . والـ (t) تصير سيناً وقل أن يفرق في اللفظ بين الـ (i) والـ (y) .

والميم (m) تُلفظ أحياناً نوناً (n) . ويجمعون بين حرفين يجعلونهما حرفا واحدا (ph) (ch) ، إلى كثير من هذا الشذوذ وهذه الغرائب التي أشرنا اليها في كلمة ألقيناها في مؤتمر المجامع في دمشق ، ونشرتها يومئذ مجلة المجمع . والمعجم الافرنسي مضطر أن يذكر بعد أن يورد الكلمة ، كيف تلفظ .

ولا شك أن شيوخنا الذين يريدون (تسهيل) الإملاء العربي ، يرون مسوغاً لهذا الشذوذ الأجنبي ، بأن هذه الألفاظ نتعلمها ولها أصل اشتقت منه ، نقول :

لا ! بل ان أكثرها يُحفظ حفظاً ولا قاعدة له . ثم أليس لكلماتنا نحن العرب قواعد وأصول نرجع اليها ؟ أمباحة أصول كلماتنا ، ومنتهكة قواعدُنا ، مصونةٌ عندنا وعند غيرنا أصولهم وقواعدهم ؟

لقد قلدنا الغربيين في كثير من شؤوننا : من صالح وطالح ، أفلا نقلدهم في الحفاظ على لغتنا !

(الثاء) (سيناً) و (الضاد) (دالا) و (إبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية) كل هذا وأمثاله كان أول من نادى به ، ودعا اليه ، رجال من دعاة الاستعمار [١] ، بعثهم على ذلك الرغبة في تمزيق الوحدة اللغوية ، ثم القضاء على هذه اللغة ، تمكيناً لتمزيق الوحدة السياسية التي قطّعها أصحابهم . وقد يكون فيهم من تعرض لهذا عن جهل وغرور [٢] .

وعلى أي وجه كان الأمر ، فان جماعات منا نحن العرب ، ذهبنا في بعض الخطرات مذهب القوم ، مجاراة لهم وتقليداً ، واعجاباً بهم واغتراراً منا من فعل

---

(١) لسنا ممن ينكر على الفاضلين من المستشرقين فضلهم ، وانصافهم ، وخدمتهم للعربية خدمة جليلة ، بنشر آثارها ، وبعث كنوزها ، وتدقيق بعضهم تدقيقاً علمياً وعميقاً في تعبيرات العرب ، والوقوف على أسرار لغتهم ، وفهم أساليبها وتراكيبها . ويحضرني في هذه المناسبة ما وقع بين مستشرق افرنسي وكاتب عربي . أضربه مثلاً على ما قلت . فقد ترجم الافرنسي Le quart desert بـ (الرُبع الخالي) بضم الراء ، فجهّله العربي بأنه (الرَّبع) بالفتح ، لا (الرُّبع) بالضم . وليس بخاف أن الصواب في هذا هو في جانب الافرنسي لا العربي ، الذي أخطأ خطأين :
خطأً جغرافياً ، لجهله أن العرب قسموا جزيرتهم أربعة أرباع منها (الرُبع الخالي) وخطأً لغوياً إذ الرَبع لا يكون ــ على الحقيقة ــ خالياً .

(٢) من مضحكات الجهل والغرور أن (عالمين ! جليلين !) أحدهما انكليزي والآخر إفرنسي وضعا كتاباً أسمياه العربية المحكية (L' arabe parlée) جاء في الصفحة السابعة منه قولهما :
سُنة : (أي بضم أولها) اذا كانت فاعلاً .
سَنة (أي بفتح أولها) اذا كانت مفعولاً به .
شُباك (أي بضم أوله) اذا كان فاعلاً .
شَباك (أي بالفتح) اذا كان مفعولاً به .
وهلم جرا !

هذا عن نية سيئة خدمة للاستعمار ، ومنا من فعله عن طوية سليمة ، انخداعاً ، واستسلاماً للتجدد ، فلا يقال ، إنا (جامدون) أو (رجعيون) ..

على ان الغريب أن يُصدر قرار (التسهيل) هذا مجمعٌ عربي لغوي أنشئ للمحافظة على اللغة وعلى أصولها وأساليبها ، وأن يكون من مؤيدي هذا التسهيل ، رجالات من شيوخ اللغة والأدب !

ومتى كان الإملاء العربي معقداً فيحتاج إلى تسهيل ، وما عسى أن يكون موقف هؤلاء الأجلة من العلماء ، لو كان لهم سلطان على لغة من اللغات الأجنبية ، ورأوا ما فيها من شذوذ وغرائب لا ينطبق شيء منه على قاعـدة ولا أساس ، وإنما هو إملاء قائم على السماع ، وعلى الحفظ عن ظهر القلب ، أو هو تقيدٌ بأصل نُقلت اللفظة عنه ، بعد تبديل وتحريف ، وتكييف وتصريف . وهو ما نضطر إلى الإشارة إلى شيء يسير منه في مقالنا هذا .

* * *

إذا قيل : ليس في بعض القواعد العربية من صرفية ونحوية وتعقيد ؟

قلنا : بلى ، وقد سُهّل ما جاز تسهيله [1] .

---

(١) لا يعاني الدارس اليوم ما كنا نعانيه من قبل ، من مشاكل الإعلال والإدغام . فبحسبه أن يعرف اليوم أن (سَيِّد) هي (سَيِّد) وان (مَيِّت) هي (مَيْت) لأنها هكذا وردت ، وهكذا سمعها وقرأها ، من غير أن يرجع الى ما يرجع اليه المحققون ، المتتبعون لأصول اللغة وفلسفتها . نعم ليس به من حاجة ليعرف أن (سيِّد) أصلها (سيود) ، وأن (ميت) أصلها (ميوت) بعد أن خلصت كل منهما وأمثالها من المخاض ، وولدت ولادة جديدة نفضت بها عنها ثوب العِلة . . .

كما يعرف الإفرنسي أن (Être) تصبح (Suis) و (es) (Sont) وان (Avoir) تصبح (ai) ، (avons) ، (ont) و (Aller) تصبح (Vont) من غير تعليل ولا فلسفة ، وكل ما يعرفه أن هذه الأفعال منها أفعال مساعدة ، ومنها أفعال شاذة ، وردت هكذا واستعملت هكذا .

وإذا قيل : وفي العربية ألفاظ ثقيلة يمجها الذوق ...

قلنا : نعم ، وقد سبق أن سموها حوشية ووحشية ، وتباعدوا عنها ، وأهملوها ، بل هجروها جملةً ، حتى أسقطها بعضهم من بعض دواوين اللغة . هذا على أن بعضاً من هذا المهمل المسقط ، هو على ما نعلمه أخف من كثير مما عند الأجانب من ألفاظ غريبة التركيب يحتاج لافظها إلى فتح فمه واغلاقه ، في حركة متتابعة متعاقبة . ومن كلماتهم ما يتجاوز عدد حروف الواحدة منها العشرة والعشرات . حتى يكاد الطَرْف لا يدرك طَرَفي الكلمة ، إلا بأن يرجع ببصره من جهة إلى جهة .

وإذا قيل : وهذه الأضداد ، التي تتضارب فيها المعاني وتتعاكس ، تجمع بين المعنى وضده ، أتصلح ليومنا هـذا ، وما تتطلبه العلوم وأغراض الحياة من دقة وتحديد ؟

نقول : لا ، إنها لا تصلح . ونحن في يوم صُرف فيه اللفظ إلى ما وُضع له ، وحُصر في ما اشتهر به ، فليس من يستعمل : (قعد) الإنسان بمعنى (قام) ولا

— وهو في النحو في غنى عن أن يقال له هـذا اسم مبني لمشابهته حرفاً موجوداً ، وهذا مبني لمشابهته حرفاً كان من حقه أن يوضع فلم يوضع . يكفيه أن يقال له : هذه أسماء مبنية لأنها هكذا وردت ، ولا يزاد على ذلك ، اذا كان للزيادة من موجب ، بأكثر من القول : إن تعذر ظهور الحركات على بعضها ، ولزوم البعض الآخر حركة واحدة في مختلف الحالات دليل على البناء .

ويُستحسن ما أقره بعضهم أخيراً في مثل : « ما أحسنَ السماءَ » و « ما أحسنَ زيداً » أن تُعرب بجملتها (صيغة تعجب) من غير الرجوع الى تأويل غريب ، واعرابها اعراباً قد يخرجها عن معنى التعجب ، فقولنا : « ما أحسنَ زيداً » أي شيء أحسن زيداً ، أي جعله حسناً ، تفسير يضعف ما أريد بهذا التركيب من تعجب ، ان لم ينفه بالجملة .

(شرى) بمعنى (باع) ولا (صَعَّد) بمعنى (انحدر) إلى عشرات العشرات من هذه الأضداد المعروفة .

هذا كله لا نقاش فيه ، ولا اعتراض عليه ، لأنه يعود على اللغة بالتسهيل .

أما الإملاء — ونعود فنقول — : أي شيء فيه صعب فيحتاج إلى تسهيل ؟ لقد بني هذا الإملاء على قواعد واضحة ، وأصول صحيحة .

فنحن إذ نكتب (رَمَى) بهذه الألف المقصورة ، نعرف أن مضارعها (يرمي) وأن المفعول منها (مَرميّ) ، وأن (فَتىَ) متى كُتب بهذه المقصورة عرفنا أن مثناها (فَتَيان) ، وأن جمعها (فِتْيان) [1] .

---

(١) وهؤلاء الغربيون الذين جرأهم تساهلنا ، حتى قام فريق منهم يتفلسفون في أمور لغتنا ، ويبدي كثير منهم آراء غريبة ، ترى مجموعهم وأصحاب الرأي اللغوي فيهم ، يحافظون على لغتهم محافظة دقيقة ، فلا يأذنون لدخيل أن يتطاول على لغاتهم ، فيبدي فيها ويعيد ، وان كان له فيها رأي سديد . نعم ! لا يجرؤ أحد منا على هذا ، وان كان فينا من يعرف من لغاتهم ما لا يعرفون مثله من لغتنا وإن حاول أحد منهم أن ينتقد شذوذ إملائهم ، أعرضوا عنه ، وسفّهوا رأيه واحتقروه ، ولذلك بقي املاؤهم على ما هو عليه من عوج وأمت .

ولقد فتحت كتاباً افرنسياً ، وقرأت منه صفحة واحدة ، غير متقصد ولا متتبع ، فرأيت فيها من الشذوذات الإملائية العجيب الغريب . ونترك ما أشرنا اليه من الشذوذ في الأفعال المساعدة والأفعال الشاذة ، نتركه ونلتفت الى ما يتصل بالشذوذ عندهم . فـ (Pris) وترجمتها (مأخوذ) يكتبونها بهذه الـ (S) في الإملاء ولا يلفظونها ، وليست هي من أصل الكلمة فيُفتقر وجودها ، فهي مشتقة من (Prendre) فلا في بناء مصدرها (S) ولا هي منقولة عن لفظ فيه هذا الحرف . ولعل ما في الأمر أنها تساعد على معرفة المؤنث .

واذا اعتذر لهذا الحرف ، بهذا العذر ، فما القول بهذه الـ (t) في (Esprit) يكتبونها ولا يقرأونها ، لا شك أن العذر فيهـــا ، أنها منقولة عن كلمة لاتينية (Spiritus) فابقاء هذه (t) للمح ما نقلت عنه . ولم ير الفرنسيون ومجمعهم ، أن يسهلوا هذا الإملاء بحذف هذا الحرف الذي عاد ولا معنى له ، بعد أن تبنت الإفرنسية هذه اللفظة وجعلتها ملكاً لها ، وتصرفت في لفظها وبنائها . —

أفلا يسعنا في لغتنا ، مع (قاعدية) إملائها ، ما يسع الغربيين في لغاتهم ، على (شذوذية) إملائها ؟ .

ومن يكفل ، أن لا تقوم غداً هذه (الكثرة الضئيلة) في مجمع اللغة ، بعد أن تحسب نفسها أنها انتهت من تسهيل الإملاء ، وخدمت العربية بتوحيد (الألف) فتدعو إلى توحيد (التاء) ؟

سيقولون : ولم تكون (التاء) تاءين (مربوطة) و (مبسوطة) ؟

أليس هذا التسهيل يقضي بهذه (الوحدت) نكتبها بدلاً من (الوحدة) ؟

وإذا كان بعض الشاذين من قدماء النحويين قال بالألف الممدودة ، ففتح لبعضنا هذا الباب فإن في بعض اللهجات العربية القديمة ، من كان يجعل (التاء) المعقودة (مبسوطة) فيقول : (العربيت) و (الحميريت) ؛ وكتبت في بعض نسخ القرآن امرأة بالتاء الممدودة (امرأت) ، وبذلك يكون الباب مع هذه (التاء) أوسع والحجة فيه أبلغ .

وبعد هذه (الألف) وبعد (التاء) ، يجيء دور المثنى ، وهو شيء قد يثقل ، في رأي الجماعة ، على اللسان لفظه ، في كثير من الكلمات . وقد عُدل عنه في اللغات التي كان فيها ، فلِمَ لا نستغني نحن عنه . وفي النصوص العربيه القديمه ،

— ومثل Grabat, à l'ecart, Quart. Esprit وألوف من أمثالها .
و (Chandelle) الشمعة تكتبها بلامين (ll) وتلفظ بلام واحدة على ماتنص عليه المعاجم. فلم هذان الحرفان يكتبان ولا يلفظ الا أحدهما ، وهنا لا عذر بالرجوع الى الأصل فان اللاتينية التي استعارت الإفرنسية كلمتها منها انما تكتب بـ (l) واحدة (Candela) لقد ضربنا هذه الأمثلة التي انتزعناها من صفحة واحدة . أفلا يسعنا أن نقلد هؤلاء القوم — ونحن نقلدهم في كثير من أمورنا — فنحافظ على إملائنا الواضح المبني على قواعد ثابتة محافظتهم على املائهم الكيفي الشاذ ؟

وفي اللغات المهجورة ، ما يصح أن يُستند في هذا الاستغناء عليه ، فقد استُعمل الجمع محل المثنّى في كثير من مواقف النثر والشعر .

ثم هذا الإعراب ، وهو عقدة العقد ، فعلامَ نبقي عليه ؟ وفي المنقول عن صدر الإسلام ، وفي تساهل كبار النحاة ، ومخالفتهم القواعد ، ما يسوغ الإلغاء[1] .

وبعد هذا وذاك من التعديل والتبديل ، والإلغاء والاستغناء ، تصبح هذه العربية (مخلوطة) بل تهبط إلى حضيض اللغة المالطية ، وهي العربية ، طرأ عليها ما يريد بعضنا أن يطرأ على العربية ، فتعود لغة لا شرقية ولا غربية .

وعندئذ نفضل على هذه العربية أية لغة من لغات العالم ، تكون لها عند أهلها حرمة ومكانة ، وأصول مرعية ومحفوظة .

وبعد هذا الكلام الذي أوحاه الألمُ ، والخوف على اللغة ، فطال نفسه ، نلخص مقالنا بهذه الخاتمة :

إن هذه « الكثرة الضئيلة » لا تملك أن تقرر ما يمس بجوهر اللغة ، ويهدم أساساً من أسسها ، بل لو أجمع المجمع بأسره لا فئة منه ، وظاهرَها مجمعا دمشق والعراق ، لا يملكون جميعاً سلطان الأكاديمية الفرنسية على الإفرنسيين مثلاً ، فهناك مجمع واحد يسيطر على أمة واحدة ، وهنا مجامع ثلاثة لا يعدو

---

(١) من تاريخ صدر الإسلام أن رجلاً خرج الى الناس يقول لهم : قتلَ الناسُ عثمانْ ! ولم يُعرَف . فقالوا له : أينْ مَن القاتلُ ومن المقتولُ . وحكاية أبي حنيفة بالضرب (بابا قبيس) مشهورة .

ومن أئمة النحاة من أجازوا نصب الفاعل ورفع المفعول اذا امِن اللبس ، فقالوا : (خرقَ الثوبُ المسمارَ) و (كسرَ الزجاجُ الحجرَ) وحملوه على قول الشاعر :

مثل القنافذ هدّاجون قد بلغت نجرانُ أو بلغت سوآتِهم هَجَرُ

رفع نجران وهجر . عملاً بقراءة « فتلقى آدمَ من ربه كلماتُ » .

سلطانهم اللغوي — لو أجمعوا — أربعين مليوناً ، يبقى من هذه الأمة العربية سبعون مليوناً لا سلطان لهذه المجامع عليهم .

فما القول إذا استقل كل قطر بإملاء ، ثم كان له ما بعد الإملاء من أمور أشرنا اليها ، أفليس في هذا القطيعةُ اللغوية بعد القطيعة السياسية ؟

إن المجامع العربية ، لا تملك الإقرار في مثل هـذه الأمور ، وإنما تملك الاقتراح ليس غير .

عارف النكدي